الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاحد 18 مارس 2018

طرحت 21 قسيمة في المزاد

2 مليون دينار حصاد المزاد العقاري لـ «ريم»

مشاري الصقعبي يدير المزاد

طارق عرابي

نظمت شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) مساء أول من أمس مزادا عقاريا لبيع 21 قسيمة سكنية مختلفة المساحة في منطقة المسايل.

وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة العقار بالشركة مشاري الصقعبي إن الهدف من وراء تنظيم هذا المزاد كان التأكيد على حرص الشركة على التنويع بالقسائم التي تقدمها لعملائها، حيث يعتبر هذا المزاد الثاني من نوعه بالنسبة للشركة خلال عام 2018، وذلك بعد أن حقق المزاد الأول لبيع 33 قسيمة سكنية واستثمارية في منطقتي الفنيطيس والمهبولة نجاحا باهرا بمبيعات تخطت قيمتها 8 ملايين دينار.

وتفاوتت مساحات القسائم السكنية التي طرحت في منطقة المسايل، حيث بدأت المساحات من 400 متر مربع ووصلت إلى 587 مترا مربعا، فيما بدأت الأسعار من 227 ألف دينار ووصلت إلى 410 آلاف دينار، وذلك بحسب موقع ومساحة كل قسيمة.

وحقق مزاد «المسايل» مبيعات بقيمة فاقت المليوني دينار، خاصة أن أسعار القسائم المطروحة كانت مناسبة جدا مقارنة بأسعار السوق الحالية، حيث طرحت 21 قسيمة بالمزاد.

واختتم الصقعبي بقوله ان «ريم» حريصة على طرح العقارات المتنوعة والمشجعة على الشراء في الفترة المقبلة، بما يتناسب مع وضع السوق العقاري، كما أنها تسعى لأن تحافظ على مكانتها العقارية كشركة رائدة في تقديم الخدمات العقارية المختلفة، والتي من بينها خدمة إدارة الأملاك العقارية، وخدمة التقييم والوساطة العقارية وغيرها من الخدمات.

جانب من الحضور

أكد معايشته للضغوط غير المبررة التي تتعرض لها الشركات والمؤسسات

المعصب: واقع مجتمع الأعمال الكئيب دفعني للترشح لانتخابات «الغرفة»

فيصل المعصب

بورصة الكويت اليوم تعكس التحديات التي تواجه الشركات من مصلحة أصحاب الرخص التجارية التصويت حماية لمصالحهم أولويتي تعزيز قوة القطاع الصناعي وتطوير التسيير التجاري

قال المرشح لانتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت فيصل المعصب ان ترشحه للانتخابات يأتي من واقع معايشته التحديات الاقتصادية التي تواجه مجتمع الأعمال «الكئيب»، والضغوط البيروقراطية المتراكمة التي تؤدي أحيانا الى تطفيش الاقتصاديين خصوصا المبادرين.

وأضاف المعصب ان الغرفة والقائمين عليها بذلوا جهدا في مواجهة هذه التحديات، لكن على أرض الواقع تعكس النتائج أن هذه الجهود لا تلبي الطموح، وأن التحرك يتعين أن يكون أسرع في مواجهة المشاكل الاقتصادية المتجذرة.

وبين المعصب أنه يؤمن بان قرار التنفيذ بيد الدولة، لكنه مقتنع أيضا أن الغرفة شريك رئيسي في صناعة القرار، وأن عليها تفعيل هذا الحق بشكل اوسع، وأن تلجأ الى الاعتماد على صلاحياتها المتعددة في الدفع بالقرارات الاصلاحية.

ولفت المعصب الى أن الهدف الأوسع لبرنامجه الانتخابي هو العمل على حلحلة المشاكل الاقتصادية التي تعيق خطط الشركات والمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن في حال فوزه بالانتخابات سيسعى الى استعادة مكانة الغرفة في أن تكون بمنزلة بيت نموذجي يلمّ شمل التاجر الصغير والكبير، وبما يعبر تعبيرا حقيقيا عن متطلبات الشركات والمؤسسات الحقيقية، وذلك من خلال تبني تدخلات وأفكار واقعية تطبق على الأرض.

وأضاف أن هناك عددا من القضايا محل اهتمامه، وتعد بمنزلة أولوية له خلال المرحلة المقبلة، تتضمن تعزيز قوة القطاع الصناعي، علاوة على تطوير التسيير التجاري، وتطوير البنية التحتية والبيئة الجمركية، وادخال التكنولوجيا المتقدمة في الجهات الحكومية وتقليص الدورة المستندية، اضافة الى الدفع نحو اعادة النظر في علمية تأهيل الشركات المتقدمة لمناقصات البلدية خصوصا للنظافة.

وفي رده على الأسباب التي دفعته الى الترشح لانتخاب الغرفة، قال المعصب: بكل بساطة أعايش مشاكل مجتمع الأعمال، وأواجه تحدياته التي باتت معطلة لأي تطور تجاري حقيقي، سواء بالنسبة للشركات أو المؤسسات وبالطبع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتعرضون لضغوط أكبر تصل أحيانا الى حد «التطفيش».

ويمكنني القول ان ترشحي لانتخابات الغرفة جاء بعد أن التقيت قطاعا كبيرا من التجار شمل ممثلين عن شركات ومؤسسات تجارية أو أصحاب مشاريع صغيرة ومتوسطة، وخلصت الى أن الجميع لديه نفس الهموم والمعاناة.

وحول برنامجه الانتخابي، أوضح المعصب ان الهدف الأوسع لبرنامجه هو العمل على حلحلة المشاكل الاقتصادية التي تعيق خطط الشركات والمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي حال فوزي بالانتخابات سأسعى أولا الى استعادة مكانة الغرفة في أن تكون بمنزلة بيت نموذجي يلمّ شمل التاجر الصغير والكبير، وبما يعبر تعبيرا حقيقيا عن متطلبات الشركات والمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبني تدخلات وأفكار واقعية تطبق على الأرض.

وفي هذا الخصوص، رأى المعصب أن هناك عددا من القضايا محل اهتمامه، وتعد بمنزلة أولوية خلال المرحلة المقبلة، بدءا من كيفية تطوير التسيير التجاري، وتطوير البنية التحتية والبيئة الجمركية، وادخال التكنولوجيا المتقدمة في الجهات الحكومية وتقليص الدورة المستندية، بالاضافة الى استكمال ما يتعلق بتيسير التشريعات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال، والبدء الفعلي بتوفير المعطيات الاقتصادية اللازمة لتطبيق فكرة صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي، الى جانب دعم التحركات الهادفة نحو استثمار جزر الكويت، علاوة على ملف المناقصات، خصوصا المتعلقة بمشاريع النظافة والتي تحتاج الى وقفة مستحقة.

وذكر المعصب أن المتابع جيدا لمناقصات البلدية يلحظ بسهولة تأخير ترسية المناقصة فترة طويلة بما يسهم في تمديد العقود القديمة لصالح بعض المتنفذين، وهنا يبرز السؤال حول آلية البلدية في تقييم العطاءات وتحليلها التي تفتقد الى معايير فنية حقيقية، ولعل الشاهد هنا أن تأهيل البلدية للشركات يأتي في كثير من الأحيان لمجرد أنها قدمت أقل الاسعار دون التركيز على جودتها، او انها ستوجه لاحقا كتب استرحام لتخفيف أعبائها لتجر البلدية الى خسارة أموال طائلة.

وأمام ذلك يكون السؤال حول دور ديوان المحاسبة في مراقبة تقييم العطاءات الفائزة واسس اختيارها، خصوصا أن كثيرا من التجارب اكدت أن البلدية ليس لديها الطاقم الكافي المؤهل لمراقبة النظافة العامة في الكويت على النحو الأمثل، أو في مواجهة الشركات التي تريد الربح على الحساب العام من دون أن تقدم الخدمة المستحقة منها.

أما صناعيا، اوضح المعصب أن الكل يعلم بمشاكل هذا القطاع ومعاناة مستثمريه في بلوغ أهداف خطة التنمية لجهة رفع الناتج الصناعي في الموازنة، لدرجة أن تهيئة صناعة منافسة خليجيا باتت «حلما كويتيا بعيد المنال» في ظل المعوقات التي تعاني منها شركات القطاع الخاص. وللخروج من هذا المأزق غير المبرر، يتعين اعطاء أفضلية للقطاع الصناعي وأن تتحرك الغرفة أكثر نحو ايجاد حلول ترتكز على توفير القسائم الصناعية التي تعد المشكلة الأكبر والاهم بالنسبة للمستثمر الصناعي، أخذا بالاعتبار أن مشكلة القسائم ليست كما يعتقد البعض بأنها هيكلية نتيجة صغر مساحة الكويت وانما تكمن في وجود الهيئات والمؤسسات العديدة التي تشترك في عملية تحديد المناطق الصناعية وعدم وجود رؤية تطويرية حقيقية لهذا القطاع بما يسهم في رفع كفاءته. ورأى المعصب أن برامج الاستدامة المالية للدول الغنية نفطيا مثل الكويت يتعين أن تتبنى برامج تزيد من الانفاق الرأسمالي وزيادة مشاركة القطاع الخاص الذي يعتبر الخط الموازي للحكومة، والاسراع في معالجة التحديات الاقتصادية غير المبررة والتي لاتزال ترهق أعمال شركات القطاع الخاص، بسبب البيروقراطية وطول الدورة المستندية، وزيادة الرسوم التي تحتاج الى اعادة النظر فيها.

وحتى لا يكون كلامي منفلتا من أي عقال، يمكن تحليل الواقع الاقتصادي من خلال المشهد البورصوي غير المبهج، فالبورصة تعد المرآة الحقيقية لأداء القطاع الخاص في أي بلد، وفي الكويت يعتبر السوق اليوم كئيبا ويعكس التحديات التي تواجه الشركات.

وحول خطط التنمية، أكد المعصب انها تحتاج الى تضافر جميع الجهود ودعمها من صانع القرار الحكومي، وعلينا ألا نقلل من أهميتها كون الغرفة تمتلك صلاحيات اقتصادية موسعة، يمكن من خلالها تعزيز طرح الأفكار التي تعكس حاجة مجتمع الأعمال الحقيقية، واذا كان التنفيذ بيد الدولة الا أنه أن الغرفة تعد شريكا أساسيا في صنع القرار الى جانب القنوات التشريعية والتنفيذية، بحكم ما لديها من تاريخ اقتصادي طويل، وما تمتلكه من أدوات ضغط مختلفة تساعدها في ذلك.

وتوجه مرشح غرفة التجارة الى أصحاب الرخص بالقول إن المسؤولية الأكبر تقع عليكم في اختيار من يمثلكم فمن مصلحتكم ومصلحة الكويت أن يشارك جميع أعضاء الشارع التجاري بما في ذلك أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التصويت بانتخابات الغرفة، واختيار ادارة تجمع بين الجيل الجديد والخبرات الكبيرة، بما يسهم في ايجاد نظام قوي في الغرفة يدعم الأعمال في الكويت ويتعاون مع الحكومة على تحقيق طموحات أصحاب العمل.

وهنا أعول أكثر على الشباب الذين باتوا يلعبون دورا مهما في اقتصاد البلاد والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهو أمر يدعو الى التفاؤل مع التطلعات الايجابية التي ترافق هذه الانتخابات، خصوصا أننا بتنا في زمن اقتصادي مختلف خصوصا في ظل التغيرات الاقتصادية الواسعة التي حدثت في المنطقة والتي يأمل أن تحدث في الكويت، ما يحتاج الى مشاركة انتخابية أوسع واختيار من يستحق لهذه المرحلة.

البرنامج الانتخابي

يتضمن البرنامج الانتخابي للمرشح فيصل المعصب ما يلي:

- حلحلة المشاكل التي تعيق خطط الشركات والمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- استعادة مكانة الغرفة في أن تكون بمنزلة بيت نموذجي يلمّ شمل التاجر الصغير والكبير.
- تبني تدخلات وأفكار واقعية تطبق على الأرض.
- تنمية قدرات القطاع الصناعي ورفع قدرته التنافسية.
- تقليص الدورة المستندية وتخفيف حدة الرسوم.
- الدفع نحو اعادة النظر في علمية تأهيل الشركات المتقدمة لمناقصات البلدية خصوصا للنظافة.

مقرات انتخابية وليس بالغرفة فقط

طالب المعصب بأن يسمح في انتخابات الغرفة المقبلة بعمل لجان انتخابية في مختلف مناطق الكويت وعدم اقتصارها فقط على المقر الرئيسي للغرفة، مشيرا الى أن ذلك يسهم في زيادة الأقبال الانتخابي الذي يواجه تحديات في حضور المصوتين.

وقال ان العديد من أصحاب الرخص خصوصا الفئة النسائية لا تقدم على التصويت لهذا السبب وللمعاناة التي يواجهونها في قلة المواقف، وغيرها من تداعيات الازدحام، مشيرا الى انه من أجل زيادة الحضور بما يعكس حقيقة القاعدة الانتخابية يتعين اعادة النظر في أماكن التصويت وتوزيعها على مواقع متعددة على غرار انتخابات مجلس الأمة.

دور المرأة

شدد المعصب على أهمية دور المرأة الكويتية في الحياة الاقتصادية، وضرورة إعطائها المجال للمشاركة بشكل أوسع في مجتمع الأعمال الكويتي، مبينا أن دور المرأة تشعب في جميع المجالات، وأثبتت كفاءتها، لذلك يجب توسيع المجالات المتاحة أمامها، وأن يتم عمل ندوات مكثفة لنشر الوعي بأهمية مساهمة المرأة في التنمية.

تقرير الشال

- ضبط النفقات العامة.. رديئة وغير منتجة
- استخدامات الأموال المقترضة.. غير حصيفة ومضرة
- 22,7٪ ارتفاع سيولة سوق العقار في فبراير الماضي

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com

شركة مجموعة الراي الإعلامية
شركة مساهمة كويتية عامة

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة الراى الإعلامية ش.م.ك.ع دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/04/03 الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة – منطقة الشويخ الصناعية – شارع المطار رقم 55 – قسيمة 126 – مقابل ديوان الخدمة المدنية مبنى شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السادسة عشر
لشركة مجموعة الراى الإعلامية ش.م.ك.ع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 2017/12/31 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مراقب حسابات الشركة السيد / بدر عبدالله الوزان – من مكتب السادة / ديلويت وتوش – الوزان وشركاه عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ومناقشته والتصديق عليه.
3. سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية 2017/12/31 والتصديق عليه.
4. مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وإعتمادها .
5. سماع تقرير بأى مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجدت) وذلك عن السنة المالية المنتهية 2017/12/31 .
6. سماع تقرير التعاملات التى تمت لعام 2017 أو ستتم لعام 2018 مع أطراف ذات صلة .
7. إستقطاع 10% لحساب الإحتياطى القانونى بمبلغ 192,735 دينار كويتى .
8. مناقشة إستقطاع 10% لحساب الإحتياطى الإختيارى بمبلغ 192,735 دينار كويتى .
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بنسبة 24% من رأس المال (24 فلس للسهم الواحد) بعد إستبعاد أسهم الخزينة وبمبلغ إجمالى 5,556,926/424 د.ك وذلك من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والأرباح المرحلة.
10. الموافقة على الجدول الزمنى للتوزيعات النقدية للسادة المساهمين وفقاً للتالى :
- تاريخ الإستحقاق : ثلاثون يوم عمل بعد تاريخ إجتماع الجمعية العامة العادية.
- تاريخ التوزيع : أربعة عشر يوم عمل بعد تاريخ الإستحقاق .
11. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
12. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 .
13. تعيين أوإعادة تعيين مراقب حسابات الشركة على أن يكون من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبى الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامى لمراقبى الحسابات، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه عن السنة المالية للشركة التى سوف تنتهى في 2017/12/31 .

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين فى الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – منطقة الشرق ، شارع الخليج العربى ، برج أحمد (الدور الخامس – هاتف رقم 22464579) لإستلام بطاقات وتفاويض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية .

مجلس الإدارة

245٪ نمو أرباح التجزئة في «مركز سلطان»

كشفت شركة مركز سلطان، عن نتائجها المالية للعام 2017، وعن آخر مستجدات خطة «العودة إلى الربحية» التي تهدف إلى إعادة تركيز الشركة على أنشطتها في قطاع التجزئة وخاصة في الكويت. وقال رئيس مجلس إدارة شركة مركز سلطان طارق السلطان: «أطلقنا العام الماضي خطة «العودة إلى الربحية» وتهدف إلى إعادة تركيز أنشطة الشركة على أسواق البيع بالتجزئة كقطاع أساسي، وبشكل رئيسي في أسواقنا الكويتية. وحول أبرز المؤشرات المالية لأعمال البيع بالتجزئة في الكويت للعام 2017 قال السلطان ان الربح الاجمالي بلغ 25,2 مليون دينار، بزيادة 1,1 مليون دينار أو 4,4 نقاط مئوية (كنسبة من المبيعات) عن العام الماضي، وبلغت المصاريف التشغيلية 17,1 مليون دينار، منخفضة 3,3 ملايين دينار أو بنسبة 16٪ عن العام الماضي، وبلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 8,0 ملايين دينار، بزيادة 4,4 ملايين دينار أو بنسبة 120٪ عن العام الماضي. وبلغ صافي الربح 6,1 ملايين دينار، بزيادة 4,3 ملايين دينار أو بنسبة 245٪ عن العام الماضي. وعن أبرز المؤشرات المالية المجمعة للمجموعة للعام 2017 قال السلطان ان صافي الخسارة بلغت 4,6 ملايين دينار.

شركة الفارابي للاستثمار (تحت التصفية)

إعلان

تأجيل موعد اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الفارابي للاستثمار (تحت التصفية)

نود ابلاغكم بتأجيل موعد اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في يوم الأربعاء الموافق 2018/3/21 في تمام الساعة 10:00 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة في جنوب السرة – الهيئة العامة للصناعة قاعة رقم 3.

وسيتم الإعلان بالموعد الجديد قريباً.

للإتصال والاستفسار : 50110660

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر شركة تصنيف وتحصيل الأموال (ش.م.ك. عامة) تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لمناقشة جدول الأعمال وذلك بمقر الشركة بمنطقة الشرق – شارع أحمد الجابر – أبراج العوضي البرج الثالث الدول الأول، والمقرر انعقاده يوم الأحد الموافق 2018/03/25 في تمام الساعة 11.30 صباحاً.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية:
1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن نتائج البيانات المالية الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
4- مناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليها.
5- سماع تقرير حوكمة الشركات و لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليهما.
6- سماع تقرير الجهات الرقابية بأي مخالفات رصدتها ووقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (إن وجدت) والمصادقة عليه.
7- مناقشة مقترح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
8- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
9- سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.
10- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة على أن يقوم السادة المساهمين بإخراج الزكاة عن أنفسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على المساهمين.
11- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ونشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
12- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
13- تعيين / إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.
14- تعيين / إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مكافآتهم.

لذى يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور:
مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية – الشرق – برج أحمد – الدور الخامس ت 22464585 – 22464565 وذلك لاستلام بطاقات الحضور/استمارة التوكيل/جدول أعمال الجمعية العمومية العادية/ كلمة رئيس مجلس الإدارة/ البيانات المالية. وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.
لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.crckt.com

والله الموفق..

مجلس الإدارة

شركة تصنيف وتحصيل الأموال
Credit Rating & Collection
Performance - Quality - Unique - Trust
crc
1 802 230
www.crckt.com